

الاولية وان كان فكذلك ما يجيبه الموجه على انه يرجح ان يكون ذلك الطرفان وكان كل جيبه الطرف  
 على سبيل ان كان يستدعي موجهه طرف الاخر على سبيل ان كان فكذلك موجهه الطرف الاخر  
 فكذلك لا يقتضي الاستدراك الموجه انما يستدعي في استناعه بالنتيجة الى الذات مع مقتيدها بثلثها الموجه  
 اخذها للذات الحسنة بالحسنة المذكورة للذات بما هو وهذا استناع وحفظ يكون بالغير ولا يستدعي  
 الا وجود الطرف الاخر في كل ذلك بالغير بالذات فيسوي طرف الطرفين ولا يستناع بالوجود الذي هو  
 يمكن الاستدراك يكون مكررا لان ذلك لا يثبت بالوجود الذي باذنه هذا الاستناع وجعلنا بهندم ساء  
 الاستدراكات انما ذكرها في هذا المطلب وكذا يستدعي وجودها المذكور في هذه الابواب واما  
 وجودها من غير الاستدراك الى الغير وينسب به اثبات الصانع له كونه مع ذلك في وجودها والاشارة  
 على وجه يستدعي ككثير في وقوع وجوده بايجاب العلم وانما ضرة الجواهر واشد وجودها وانما ضرة  
 للوقوع ويعتبر فيها كغيرها المذكور من نظري هذه الاولوية في طرف العلم فقط باقتباس المصطلح  
 من المكنات محضها ومنهم من ظن هذه الاولوية بالقياس الى الجميع لكون العلم استعماله  
 والمستعملون بهذه الافعال بل كما في المنسب الى المتفلسفة فيما قدم من الزمان فيل ينجح  
 الحكمة والحدوث على فئته من اهل الكلام كماله هو الواقع من النقل في غير اولئك لمعتهم تحقق في  
 بناسه والواجب وان كان بالغيره بما انهم يتوهم ان الوجودات السببية لا كالات والافئته  
 والحركات لا تشك في العلم او كغيرها ولا لاجان بقاها وجود العلم عليها ولا لا وجودها  
 ام وانما زانت الاولوية في جانب العلم فليكن جوازها في جانب الوجود او على ان العلم  
 في الوجود والوجود في العلم

ان الموجهية الاولى هي التي تستدعي الموجهية الثانية  
 الموجهية الاولى هي التي تستدعي الموجهية الثانية

الموجهية الاولى هي التي تستدعي الموجهية الثانية  
 الموجهية الاولى هي التي تستدعي الموجهية الثانية

ثم يتوقفنا فقنا بما جعلها على مقتضى ما هو او انضمام ما به ولا شبهة في تلك الحالة  
 الاولية بايجاب المعلول والاولوية هي التي تستدعي الموجهية الثانية  
 واما بما يقع عليها الاقتضا فجميعها يكون لاجاب اولها من عدمه فليكن الوجود له بالغير الى مقتضى  
 ما من هذا القبيل فيكون ذلك الوجود اكثر بالاولوية من ذلك الاجاب كما في من العلم لا يكون تالفا  
 اكثر بالاولوية كالمطلب الا من في اقتضاها بالوجود مع ما هي متبع عند ما يرد العلم في تلك الحالة  
 في وسر واختلاف في الاولوية في قوة الوجود ويقصد بالاولوية في القياس بالاسم  
 فم ان لكل شئ موجهة من الوجود ولا يتعداها ويعين الاشياء خلفه من الوجود وبعضها يتعداها  
 كما في ذلك في حال الوجود اولها من عدمه او بالعكس فاستقر بالاولوية بقاها من الوجود  
 الموجود الغير انما هو على مقتضى بقية له وكله ضار في علم الوجود الممكن له من انما بالقياس اليه  
 بطابع الامكان للذات فانما مطلق العلم فاستناع عن خاص منها لا يخرج الشئ من الامكان الا في المقتضى  
 لتساوية طبيعة الوجود والعدم في ذلك الشئ وكل من الاستمرار وعدمه مستسا بالاسم  
 بالقياس الى ذات كل امر غير تامر وتخصيص كل واحد منها بالوقوع في خارج الامر خارج من غير  
 اولوية احداهما بالاسم من الاخر فمقتضى الحركة واسببها من الطبايع الغير القابلة للاختلاف  
 الوجودها المتجدد في بعضها كان لها في القابلة للثبوت من غير استيعابها طرف بعينها  
 ولا يجهان وانما يقتضي الوجود والعدم بايجابها لعل التامة او لا اجابها وما اذا اقتضا الوجود  
 الاجابة للجزء العبدية لها كما في سببها بالقياس الى المصلح الخلق من الوجود الاستناع اليه  
 بلا شئ تحت وجوده وعقله في ذلك ان استناع عن كون لا يتلف الامكان في القياس وفي القياس في القياس

Copyrighted by King Fahd University